

Distr.: General  
14 March 2001  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة العاملة بوصفها اللجنة  
التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة  
الدورة التنظيمية  
٣٠ نيسان/أبريل - ٢ أيار/مايو ٢٠٠١

## مكافحة الفقر\*

### تقرير الأمين العام

#### المحتويات

| الصفحة | الفقرات |                                                |
|--------|---------|------------------------------------------------|
| ٢      | ٣-١     | أولا - مقدمة .....                             |
| ٢      | ١١-٤    | ثانيا - الاتجاهات في مجال فقر الدخل .....      |
| ٤      | ١٤-١٢   | ثالثا - الاتجاهات في مجال التفاوت .....        |
| ٥      | ١٨-١٥   | رابعا - الاتجاهات في مؤشرات الفقر الأخرى ..... |
| ٧      | ٢٢-١٩   | خامسا - الفقر والموارد الطبيعية والبيئة .....  |
| ٨      | ٢٧-٢٣   | سادسا - تحديات المستقبل .....                  |

\* أعدت هذا التقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بوصفها مديرة المهام فيما يتعلق بالفصل ٣ من جدول أعمال القرن ٢١، وساهمت فيه وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية. ويقدم التقرير استعراضا وقائعا موجزا هدفه إطلاع لجنة التنمية المستدامة على التطورات الرئيسية في هذا المجال.

## أولا - مقدمة

١ - لقد كانت مسألة مكافحة الفقر أحد المواضيع الرئيسية التي تناولتها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة مؤخرا، ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢، والمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في عام ١٩٩٥، ومؤتمر قمة الألفية المعقود عام ٢٠٠٠. وقد تضمن إعلان الألفية التزاما بأن يتم بحلول عام ٢٠١٥ خفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا<sup>(١)</sup>.

٢ - والفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، ومن سماتها انخفاض الدخل وقلة الاستهلاك، والجوع، وسوء التغذية، وضعف الصحة، والافتقار إلى التعليم والمهارات، وعدم توفر فرص الوصول إلى المياه والمرافق الصحية، وإمكانية التأثير بالصدمات الاقتصادية والاجتماعية. وترتبط هذه السمات ارتباطا وثيقا ببعضها البعض: فانخفاض الدخل يحد من فرص الحصول على السلع والخدمات الأساسية، كما أن عدم توفر فرص الحصول على السلع والخدمات من شأنه أن يؤدي إلى تقليص فرص إدراج الدخل. وكثيرا ما يرتبط الفقر بعوامل اجتماعية أخرى من قبيل العرق، والأصل الإثني، ونوع الجنس، بما يعكس أنماطا واقعية أو تاريخية من التمييز ضد فئات اجتماعية معينة.

٣ - وفي العقود الأخيرة، انخفضت معدلات الفقر، مقاسة بطرق مختلفة، على الصعيد العالمي وفي معظم البلدان، وشهدت بعض البلدان انخفاضا حادا في تلك المعدلات. ومع ذلك، فقد زادت معدلات الفقر في بلدان أخرى، وزادت الفجوة بين أغنى البلدان وأشدّها فقرا.

## ثانيا - الاتجاهات في مجال فقر الدخل

٤ - في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٨، انخفض معدل الفقر في البلدان النامية، استنادا إلى خط عالمي للفقر محدد بمبلغ واحد دولار يوميا، من نسبة ٢٩ في المائة إلى ٢٣ في المائة. وإذا أمكن الحفاظ على معدل الانخفاض، فإن معدل الفقر في عام ٢٠١٥ سيكون تقريبا نصف ما كان عليه في عام ١٩٩٠. وخلال التسعينات، طرأ انخفاض طفيف على العدد الإجمالي للذين يعيشون في حالة فقر، حيث انخفض من نحو ١,٣ بليون نسمة إلى ١,٢ بليون نسمة<sup>(٢)</sup>.

٥ - ومع أن خط الفقر العالمي المحدد بمبلغ واحد دولار يوميا لا يعكس الدخل والاستهلاك اللازمين لكي يعتبر الإنسان من غير الفقراء في البلدان المرتفعة الدخل أو المتوسطة الدخل، فهو ينطبق على بعض أشد البلدان فقرا، ومن ثم يعد مؤشرا مفيدا لمدى

الفقر المدقع في العالم - أي عدد الناس العاجزين عن تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء، والمأوى، واللوازم الضرورية الأخرى. وهو مفيد أيضاً في رصد اتجاهات الفقر، بما في ذلك الفقر في البلدان المتوسطة الدخل لأنه يتناول عموماً نفس الاتجاهات التي تتناولها خطوط الفقر العالية.

٦ - وتوجد في آسيا غالبية كبيرة ممن يعيشون في حالة فقر، حيث يوجد نحو ٥٢٢ مليوناً في جنوب آسيا و ٢٦٧ مليوناً في شرق آسيا، بما في ذلك جنوب شرق آسيا. بيد أن الفقر يبلغ أعلى معدل له في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يصل إلى نحو ٤٨ في المائة من السكان. وكانت النسب في مناطق أخرى في نهاية فترة التسعينات على النحو التالي: ٤٠ في المائة في جنوب آسيا، و ١٥ في المائة في شرق آسيا، و ١٢ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٧ - وفي شرق آسيا، انخفض معدل الفقر من نحو ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٥ في المائة في عام ١٩٩٨، حيث انخفض عدد الناس الذين يعيشون في حالة فقر من ٤١٨ مليوناً إلى ٢٦٧ مليوناً. وعُزي هذا الانخفاض المفاجئ، إلى حد كبير، إلى ما تحقق من نمو اقتصادي سريع في المنطقة، حيث زاد معدل الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للفرد بنسبة ٦,٦ في المائة سنوياً. وتحققت حالات انخفاض كبيرة في معدلات الفقر في الصين، وكذلك في ماليزيا وتايلند وإندونيسيا فيما قبل الأزمة الاقتصادية التي وقعت خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨. وقد أدت تلك الأزمة إلى زيادات كبيرة وقصيرة الأجل في معدلات الفقر، ولا سيما في إندونيسيا، وجمهورية كوريا، وتايلند. ففي إندونيسيا، تضاعف معدل الفقر تقريباً خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩، ولكن يبدو أنه عاد إلى الانخفاض إلى المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة. وفي جمهورية كوريا، فاق معدل الفقر في المناطق الحضرية الضعف في أعقاب الأزمة لكنه عاود الانخفاض فيما بعد.

٨ - وفي جنوب آسيا، انخفضت نسبة الناس الذين يعيشون في حالة فقر من ٤٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٨، بينما زاد عدد الناس الذين يعيشون في حالة فقر من ٤٧٤ مليوناً إلى ٥٢٢ مليوناً. وقد زاد معدل الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للفرد خلال فترة التسعينات بنسبة ٤ في المائة تقريباً كل سنة، ولكن معدل انخفاض الفقر ظل بطيئاً.

٩ - وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ظل معدل الفقر دون تغيير إلى حد كبير في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٨، حيث بلغ نحو ٤٨ في المائة تقريباً، بينما زاد عدد الناس الذين يعيشون في حالة فقر من ٢١٧ مليوناً إلى ٢٩١ مليوناً. وطرأ انخفاض طفيف على

معدل الإيرادات بالنسبة للفرد خلال فترة التسعينات، حيث أسهم انخفاض أسعار السلع الأساسية، والصراعات الأهلية، ومرض الإيدز في حدوث زيادات في معدلات الفقر في بلدان كثيرة. وعلى الرغم من ذلك، حقق عدد قليل من البلدان انخفاضا كبيرا في معدلات الفقر. ففي أوغندا، أدى النمو الاقتصادي السريع خلال فترة التسعينات، حيث بلغ معدل النمو بالنسبة للفرد ٥ في المائة تقريبا، إلى خفض معدل الفقر من ٥٦ في المائة إلى ٤٤ في المائة. وفي كوت ديفوار، وغانا، وموريتانيا، تحقق معدل نمو اقتصادي فردي متواضع أدى، مقرونا بالحد من حالات التفاوت، إلى خفض كبير في معدل الفقر.

١٠ - وفي أمريكا اللاتينية، انخفض معدل الفقر من ١٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٢ في المائة في عام ١٩٩٨، في حين انخفض عدد الناس الذين يعيشون في حالة فقر من ٧٤ مليونا إلى ٦١ مليونا. وفي البرازيل، انخفض معدل الفقر بنسبة ٣٠ في المائة خلال فترة عامين في أعقاب الاستقرار الاقتصادي الذي تحقق في عام ١٩٩٤. وفي المكسيك، زاد معدل الفقر في أعقاب الأزمة المالية التي وقعت في عام ١٩٩٥. وفي أمريكا اللاتينية، شأها شأن المناطق الأخرى، كثيرا ما يشكل العنصر الجغرافي أحد العناصر القوية في مشكلة الفقر حيث يتركز الفقر في الهضاب الريفية لبلدان الإنديز وفي المناطق المعرضة للجفاف شمال شرقي البرازيل.

١١ - وفي أوروبا الشرقية وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق، حدثت زيادة مفاجئة في معدلات الفقر خلال فترة التسعينات حيث انخفض معدل الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للفقر وزادت معدلات التفاوت. وزاد عدد الناس الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا من مليون نسمة في عام ١٩٨٧ إلى ٧ ملايين في عام ١٩٩٠، وإلى ١٨ مليونا في عام ١٩٩٨، أي حوالي ٤ في المائة من مجموع السكان. وفي الاتحاد الروسي، وخلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٨، انخفض المعدل الفعلي للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للفرد بنسبة ٤١ في المائة مع ازدياد معدلات التفاوت بصورة حادة، فأصبح ١٩ في المائة من السكان يحصلون على دخل أقل من دولارين اثنين يوميا. وفي بعض بلدان أوروبا الشرقية، عاود الاقتصاد نموه في الوقت الذي انخفض فيه معدل الفقر في أواخر التسعينات.

### ثالثا - الاتجاهات في مجال التفاوت

١٢ - ازداد التفاوت في توزيع الدخل على الصعيد العالمي خلال العقود الأخيرة، ويُعزى ذلك أساسا إلى تزايد اتساع الفجوة بين أغنى البلدان وأفقرها. وقد زادت نسبة متوسط دخل أغنى ٢٠ في المائة من سكان العالم إلى متوسط دخل أفقر ٢٠ في المائة من هؤلاء

السكان من ٦٠ : ١ واحد في عام ١٩٩٠ إلى ٧٨ : ١ واحد في عام ١٩٩٤. ولا تحصل أفقر نسبة ٢٠ في المائة من سكان العالم إلا على ١,١ في المائة من الدخل العالمي. بما يمثل انخفاضاً عن نسبة ١,٤ في المائة في عام ١٩٩١<sup>(٣)</sup>.

١٣ - وفي داخل البلدان لا يأخذ التفاوت اتجاهها عاما واضحا. وبالنسبة للعدد المحدود من البلدان التي توفرت بشأنها بيانات بصورة جيدة، يبدو أن معدل التفاوت، في الفترة ما بين عام ١٩٨٠ وأوائل التسعينات، انخفض في ٢٤ بلدا بينما زاد في ١٩ بلدا. بيد أن هناك عددا من البلدان الكبرى ضمن البلدان التي زاد فيها معدل التفاوت، ولذلك فإن أغلبية سكان العالم ربما يعيشون في بلدان يزداد فيها معدل التفاوت. وقد حققت إندونيسيا وجمهورية كوريا وماليزيا تخفيضات كبيرة في معدلات التفاوت مقرونة بمعدل نمو اقتصادي سريع، وأدى اقتران هذين الاتجاهين إلى تحقيق خفض كبير في معدلات الفقر.

١٤ - ولا تؤيد البيانات المتعلقة بالتفاوت التي تتضمنها الدراسات الاستقصائية الجديدة المحسنة، والتي تغطي عددا أكبر من البلدان وتشمل عمليات مسح متعددة الجوانب بالنسبة لبلدان كثيرة، لا تؤيد وجهة النظر القديمة العهد التي مؤداها أن ازدياد معدل التفاوت هو جزء طبيعي في المراحل الأولى من عملية التنمية (حسب فرضية كوزنيتس)<sup>(٤)</sup>. وتكشف البيانات الجديدة عن أنه ليس هناك عموما ارتباط بين معدل التفاوت والتنمية الاقتصادية. بيد أن هناك أنماطا إقليمية ملحوظة، حيث يتزايد التفاوت عموما في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، ويقل في آسيا والبلدان المتقدمة النمو. وهناك رأي يزداد ترسخا مؤداه أن المجتمعات التي تأخذ بمبدأ المساواة بدرجة أكبر تميل إلى تناول الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تناولا أكثر فعالية، وإلى تقاسم الأعباء والتكيف مع الحالات المتغيرة. وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع معدلات التفاوت أو ازدياد حجمه من شأنهما أن يقللا من أثر النمو الاقتصادي على الحد من الفقر، مما يقتضي، على سبيل المثال، تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي من أجل تخفيض معدلات الفقر إلى النصف. ومما يحد أيضا من آفاق التنمية ارتفاع معدل التفاوت في توزيع الأصول الإنتاجية، بما في ذلك الأراضي، ورؤوس الأموال، وخدمات التعليم والصحة.

## رابعاً - الاتجاهات في مؤشرات الفقر الأخرى

١٥ - يُعد تخفيض عدد سكان العالم ممن يعانون من الجوع ونقص التغذية المزمّن إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ أحد الأهداف الدولية المتصلة بالفقر التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام ١٩٩٦. ويعتقد أنه في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨، كان هناك ٨٢٦

مليون نسمة ممن يعانون من نقص التغذية المزمن، يعيش ٧٩٢ مليوناً منهم في البلدان النامية. ومع أن هذا الرقم يمثل انخفاضاً كبيراً عن عدد الذين كانوا يعانون من نقص التغذية في البلدان النامية في الفترة ١٩٦٩-١٩٧١، وهو ٩٥٠ مليون نسمة، فإن الرقم المتوقع في عام ٢٠١٥ قد يبلغ ٥٨٠ مليوناً، وهو رقم يفوق كثيراً الرقم المستهدف. ومن أجل تقليل أعداد الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، يتعين إجراء تخفيض في عددهم بنسبة ٢٠ مليون نسمة سنوياً، في حين أنه منذ أوائل التسعينات لم تنخفض معدلات الجوع بأكثر من ٨ ملايين سنوياً. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كان ٣٤ في المائة من السكان يعانون من نقص التغذية في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨<sup>(٥)</sup>.

١٦ - وقد انخفض متوسط معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في البلدان النامية من ١٣٥ (لكل ١٠٠٠ مولود حي) في عام ١٩٨٠ إلى ٧٩ في عام ١٩٩٨، بالمقارنة مع هذا المتوسط بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وهو ٦. بيد أن التقدم تباطأ خلال التسعينات وأصبح دون المعدل المطلوب لبلوغ هدف تخفيض هذا المعدل بنسبة الثلثين في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥. وتحققت تخفيضات كبيرة في جنوب آسيا إلى ٨٩ لكل ١٠٠٠، وإلى ٤٣ في شرق آسيا، و ٥٥ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و ٣٧ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وانخفض معدل وفيات الأطفال بمعدل ثلاثة أرباع في سري لانكا والصين وفيت نام، وكان ذلك دليلاً على ما يمكن إحرازه من تقدم. ولا يزال معدل وفيات الأطفال عالياً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث فاق ١٥٠ لكل ١٠٠٠ مولود حي. وفي بعض البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عاودت معدلات وفيات الرضع والأطفال ارتفاعها بعد سنوات من الانخفاض<sup>(٦)</sup>.

١٧ - واعتمد المجتمع الدولي هدف بلوغ التعليم الابتدائي الشامل بحلول عام ٢٠١٥. وقد زادت نسبة الأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية الملتحقين بالمدارس فعلاً في جميع المناطق خلال فترة التسعينات. وفي شرق آسيا، ربما يكون التعليم الابتدائي قد بلغ الآن مرحلة الشمول. وتبلغ النسبة الصافية للالتحاق بالمدارس الابتدائية نحو ٩٤ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٨٧ في المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و ٧٧ في المائة في جنوب آسيا<sup>(٧)</sup>. أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن نسبة الالتحاق الصافية البالغة ٦٠ في المائة لم يطرأ عليها سوى ارتفاع طفيف منذ عام ١٩٨٠. وفي ١٢ بلداً من بلدان أفريقيا، هناك ما يربو على نصف الأطفال ممن هم في سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية غير ملتحقين بالمدارس.

١٨ - وفي جميع المناطق، انخفضت أشكال التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم، لكنها ظلت قائمة بصورة أساسية في جنوب آسيا وفي أفريقيا. وعلى الصعيد العالمي، فإن نحو ٦٠ في المائة من الأطفال غير المتحقين بالمدارس هم من البنات. وتبلغ نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي ٨٢ في المائة في جنوب آسيا و ٨٤ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتقل هذه النسب بالنسبة للتعليم الثانوي<sup>(٨)</sup>.

## خامسا - الفقر والموارد الطبيعية والبيئة

١٩ - يتركز الفقر عموما في المناطق الريفية. ومع أنه من الصعب عقد مقارنة بين الفقر في المناطق الريفية والمناطق الحضرية، يقدر أن حوالي نسبة ٧٥ في المائة من الفقراء في العالم يعيشون في المناطق الريفية في البلدان النامية. وفي كثير من البلدان النامية، فإن حالات النمو الاقتصادي والحد من الفقر التي شهدتها هذه البلدان مؤخرا تركزت في المدن، مما أدى إلى زيادة أوجه التباين بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. ويؤدي استمرار التحضير إلى زيادة نسبة الفقراء الذين يعيشون في المناطق الحضرية، وإن كانت التوقعات تشير إلى أن نسبة ٦٠ في المائة من الفقراء في العالم ستظل في المناطق الريفية في عام ٢٠٢٥<sup>(٩)</sup>.

٢٠ - وكانت التنمية الريفية والزراعية فعالة بوجه خاص في الحد من الفقر في المناطق الريفية، لا سيما في الفترة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠. ومع ذلك، فقد تباطأ معدل انخفاض الفقر في بلدان كثيرة خلال فترة التسعينات مع تباطؤ الإنتاجية الزراعية وتركيز السياسات الإنمائية والتمويل على الصناعة التحويلية الموجهة نحو التصدير، والتي تتركز إلى حد كبير في المناطق الحضرية. وبالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى الزراعة، والتي توفر أسباب الرزق لمعظم الناس الذين يعيشون في حالة فقر، فقد انخفضت نسبتها من ٢٠ في المائة في أواخر الثمانينات إلى نحو ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٠، وانخفضت قيمتها المطلقة بنحو الثلثين. وظلت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى البلدان المنخفضة الدخل، حيث يعيش ما يربو على نسبة ٨٥ في المائة من الفقراء، ظلت ثابتة تقريبا عند نسبة ٦٣ في المائة كما أنها انخفضت من حيث القيمة الحقيقية<sup>(١٠)</sup>.

٢١ - وأثر التدهور البيئي ونضوب الموارد بصورة متفاوتة على الفقراء، ولا سيما في المناطق الريفية في البلدان النامية حيث تعتمد سبل الإعاشة والعمالة إلى حد كبير على الموارد الطبيعية. وأدى تدهور أو نضوب موارد التربة والغابات وموارد المياه والمراعي والحياة البرية والأسماك إلى تفاقم الفقر في بلدان كثيرة. ولما كان الفقراء في المناطق الريفية يعتمدون في أحيان كثيرة على فرص الاستفادة من الموارد العامة من خشب الوقود، والكأ، والمياه،

والاحتياجات الأخرى، فقد أدى الاتجاه إلى تخصيص الأراضي العامة أيضا إلى تفاقم مشكلة الفقر. وإذا كان ما يدفع الفقراء إلى استخدام الموارد الطبيعية بأساليب غير مستدامة هو ضيق ذات اليد والافتقار إلى الملكية والمعرفة ورأس المال، فإن الجانب الأكبر من تدهور الموارد إنما يحدث على أيدي غير الفقراء من خلال الاستغلال المفرط.

٢٢ - وقد أظهرت التجربة في عدد من المناطق في السنوات الأخيرة أنه يمكن للمنظمات المجتمعية المهتمة بالفقراء، إذا ما حولت السلطة اللازمة، أن تقوم بإدارة الموارد الطبيعية على أساس مستدام لدعم التنمية المجتمعية والحد من الفقر. ولقد كانت الإدارة الجماعية والتشاركية للموارد من جانب المجتمعات المحلية وفئات المستخدمين ذات فعالية بوجه خاص في حفظ وإدارة موارد المياه والغابات والمراعي مما أسفر في بعض الحالات عن تحسينات كبيرة في الغلات المستدامة.

## سادسا - تحديات المستقبل

٢٣ - إن بلوغ الأهداف المتصلة بالفقر والتي اعتمدها المجتمع الدولي خلال فترة التسعينات يقتضي تحقيق نمو اقتصادي مطرد والقيام في الوقت نفسه ببذل جهود محددة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. ولما كان حجم السكان الذين يعيشون في حالة فقر غير ثابت حيث يهرب من أسرهم البعض كل عام في حين يقع فيه آخرون نتيجة للبطالة والمرض والعنف والكوارث الطبيعية وغير ذلك من النكبات، فإنه لا بد للجهود الرامية إلى الحد من الفقر أن تشتمل على سياسات وبرامج للحد من حالات الضعف الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما بالنسبة لهؤلاء القريين من خط الفقر، عن طريق شبكات الأمان الاجتماعي وغير ذلك من هياكل الدعم.

٢٤ - وعلى مدى العقدين المقبلين على الأقل، فإن غالبية كبيرة ممن يعيشون في حالة فقر ستظل موجودة في المناطق الريفية من البلدان النامية. ولذلك فإنه لا بد من إعطاء أولوية متزايدة للتنمية الريفية والزراعية على نحو يعكس مسار ماحظيت به من أولوية منخفضة خلال فترة التسعينات. وسيلزم بذل جهود قوية لتحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة فرص الحصول على الأراضي والائتمانات والتعليم والرعاية الصحية والمياه والمرافق الصحية. وسيطلب الحد من الفقر أيضا إدخال تحسينات على الهياكل الأساسية الريفية، بما في ذلك الأسواق والطرق ونظم النقل والاتصالات والكهرباء وغيرها من مصادر الطاقة الحديثة، وتوفير المؤسسات والحوافز من أجل المدخرات والاستثمارات.

٢٥ - وغالبا ما يعيش فقراء الريف على الأراضي الحدية والمتدهورة، الأمر الذي يضاعف ما يواجهونه من صعوبات في الإفلات من الفقر. ولذلك ينبغي للسياسات والبرامج الرامية إلى مكافحة الفقر في هذه المناطق أن تشتمل على البحوث الزراعية وأعمال الإرشاد الزراعي لاستحداث وتعميم المحاصيل والأساليب الملائمة للزراعة المستدامة.

٢٦ - وهناك حاجة إلى إشراك المجتمعات المحلية وغيرها من المنظمات التي تمثل الفقراء في عمليات رسم السياسات المتعلقة بالحد من الفقر. وينبغي دعم وتعزيز هذه المنظمات بغية النهوض بمبادرات التنمية المجتمعية وتحسين الحوار مع الحكومة والفئات الأخرى. وفي المناطق الريفية، ينبغي للمنظمات المجتمعية التي تضم الفقراء أن تشارك في إدارة موارد المياه المحلية وموارد الغابات وفي فرص الحصول على المراعي.

٢٧ - ويتمثل أحد التحديات الرئيسية الأخرى في تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال في مجال الفقر. فالمرأة هي التي تتحمل أشد أعباء الفقر وفرصها في التغلب عليه أقل عموماً. ومن الأمور الأساسية للحد من الفقر تعزيز تكافؤ الفرص للمرأة في مجال الاستفادة من الأنشطة المدرة للدخل والحصول على الأراضي والمياه والائتمانات وغير ذلك من الموارد. وعلى الأرجح، فإن الدخول التي تحققها النساء الفقيرات والتي يمكنهن التحكم فيها تستخدم في تحسين التغذية والرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية بدرجة أكبر من الدخول التي يحققها ويتحكم فيها الرجال. ومما له أهميته الحاسمة أيضاً ضمان استفادة جميع الأطفال من التعليم الأساسي والرعاية الصحية وتكافؤ فرص حصول البنات على التعليم في جميع المراحل. وبالنظر إلى قياس معدلات الفقر عادة على أساس الأسر المعيشية، هناك قصور في البيانات المتعلقة بمعدلات واتجاهات الفقر على أساس نوع الجنس. وهناك حاجة إلى توفير بيانات أفضل لتقييم المسائل المتعلقة بالفقر على أساس نوع الجنس ووضع السياسات لمعالجة المشاكل.

#### الحواشي

(١) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥، الفقرة ١٩.

(٢) تستند البيانات المتعلقة بالاتجاهات في مجال فقر الدخول إلى أعمال البنك الدولي، عن طريق استخدام خط دولي للفقر على أساس دولار واحد يومياً لكل شخص (بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٥ حسب تعادل القوة الشرائية). وللاطلاع على أحدث البيانات، انظر: [www.worldbank.org/poverty/data/trends/index.htm](http://www.worldbank.org/poverty/data/trends/index.htm). ويرد المزيد من البيانات والتحليلات في "تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠١/٢٠٠٠" الصادر عن البنك الدولي، المتاح على العنوان التالي: [www.worldbank.org/poverty/wdrpoverty](http://www.worldbank.org/poverty/wdrpoverty). وبيانات الدخل الواردة في هذا التقرير مستمدة من هذه المصادر ما لم يشر إلى خلاف ذلك.

- (٣) Thomas Vinod and others, The Quality of Growth (Washington, D.C., World Bank, 2000). See also (٣) Poverty Trends and Voices of the Poor (Washington, D.C. World Bank, 1999).
- (٤) Gary S. Fields, Distribution and Development: A New Look at the Developing World (Cambridge, MIT Press, 2001).
- (٥) The State of Food Insecurity in the World (Rome, FAO, 2000).
- (٦) A Better World for All (Washington, D.C. , International Monetary Fund, 2000).
- (٧) تقرير عن التنمية في العالم، ٢٠٠٠/٢٠٠١ (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠١)، الجدول ٦.
- (٨) حالة الأطفال في العالم، ٢٠٠١ (نيويورك، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠٠١)، الجدول ٧. انظر أيضا [www.unicef.org/sowc01](http://www.unicef.org/sowc01).
- (٩) تقرير عن الفقر في المناطق الريفية، ٢٠٠١ (روما، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠٠١)، الصفحة ١٥ من النص الانكليزي.
- (١٠) تقرير عن الفقر في المناطق الريفية، ٢٠٠١ (روما، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠٠١)، الصفحات ٦-١ من النص الانكليزي.